الأمم المتحدة

E/AC.51/2025/L.4/Add.27

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**

**الدورة الخامسة والستون**

نيويورك، 12 أيار/مايو–13 حزيران/يونيه 2025

## مشروع تقرير

*المقرر*: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

**إضافة**

## المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

*(البند 3 (أ))*

### البرنامج 26

### الرقابة الداخلية

1 - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في 14 أيار/مايو 2025، في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 30)).

**المناقشة**

2 - أعربت الوفود عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقديم الخطة البرنامجية وأعربت عن تأييدها القوي لالتزامه بكفالة اتخاذ تدابير قوية للرقابة الداخلية والمساءلة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الدفع بعجلة التحسين على نطاق المنظمة.

180625 160625 25-08302 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ورحبت الوفود بالعمل الذي يقوم به المكتب لكفالة تنسيق الجهود مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات. وجرى الترحيب أيضا بإعطاء الأولوية للرقابة الداخلية في تغطية المجالات الإدارية من أجل تعزيز الثقافة التنفيذية للمنظمة.

4 - وفيما يتعلق بقائمة الولايات التشريعية على النحو الوارد في الفقرة 30-10 من التقرير، أشار أحد الوفود إلى أن قرار الجمعية العامة 282/79، بشأن استعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة 218/48 باء و 244/54 و 272/59 و 263/64 و 253/69 و 257/74، ينبغي إضافته إلى عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدماجه فيه. وطُلب توضيح بشأن سبب استمرار المكتب في المشاركة في مجال الأخلاقيات وبشأن ماهية التدابير التي اتخذت لتجنب الازدواجية في عمل الإدارات.

5 - وفي سياق ميثاق المستقبل، أقر أحد الوفود بأن دور الرقابة الداخلية لا غنى عنه في كفالة أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر قبولا وشفافية وفعالية. وقوبل بالإشادة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا سيما في دمج الابتكار والتحول الرقمي في جميع الوظائف المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيق. وطُلبت معلومات إضافية عن كيفية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على النحو المبين في الفقرة 30-13 من التقرير، بهدف تعزيز مهام المكتب.

6 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء أداء عام 2024 في النتيجتين 1 و2، الذي كان أقل بكثير من الأهداف المقررة. وأشير في الفقرة 30-47 من التقرير إلى أن الهدف المتمثل في إنجاز نسبة 80 في المائة لم يتحقق بسبب زيادة عدد الشكاوى، ولكن الهدف لعام 2026 ظل كما كان عليه في السنوات السابقة.

7 - والأهم من ذلك هو أن البيانات المزعجة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين الواردة في الفقرة 30-49 من التقرير، التي تشير إلى أن 9 في المائة من التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين اكتملت في غضون الهدف المحدد بستة أشهر، وهي نسبة لم تحقق الهدف المقرر المتمثل في إنجاز ما نسبته 80 في المائة، هي بيانات مثيرة للقلق. وقد أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن هذا يشكل تحدياً للأمم المتحدة بأسرها وخارجها. وأُبرز انعدام الشفافية أثناء التحقيقات والعمليات التأديبية ذات الصلة. وفي هذا السياق، طُلب تقديم أمثلة محددة للتدابير البرنامجية التي يمكن اتخاذها لمواجهة التحديات والتغلب على تلك العقبات. وطُلب أيضا تقديم توضيح بشأن الخطة المتعلقة بكيفية استعادة ثقة الضحايا والاحتفاظ بثقة الدول المانحة. وأُثير سؤال بشأن ما إذا كان يجري النظر في إجراء أي تعديل على الإطار الزمني المستهدف المحدد بستة أشهر، بهدف مواءمة الهدف مع الأداء الفعلي بشكل أفضل.

8 - ورحب وفد آخر بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتعزيز نظام الحماية من الانتقام (نظام الإبلاغ عن المخالفات)، وتعزيز ثقافة المساءلة وتطبيق منظور جنساني في منهجيته التي تركز على الضحايا في جميع التحقيقات. وجرى التشديد على أن ثقافة المساءلة تنبع من قيادة أي منظمة، ولذلك تشجَّع الأمم المتحدة على مواصلة إظهار التزام مشترك بسياسة عدم التسامح إطلاقا والحفاظ على ثقة المنظمة وتوفير العدالة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والناجين منهما. وطُلبت معلومات عن كيفية تعزيز الحماية من الانتقام والتدابير التي اتخذت لكفالة تحسين التحقيقات في أوانها. وطُلب تحديث لتلك الجهود، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين وضوح التقارير.

9 - وبينما واصل البرنامج تركيزه في تنفيذ ولايته على ممارسة الرقابة الداخلية على موارد المنظمة وموظفيها من خلال توفير عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق، أكد وفد آخر أن الغش والفساد يتسببان في خسائر مالية ضخمة للمنظمة وأن ذلك ينبغي أن يكون محور التحقيقات. وأُشير إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يركز بشكل كبير على التحرش الجنسي ويخصص موارد كبيرة للتحقيق فيه سنوياً دون أن يحد من المشكلة بشكل فعال. وعلى النقيض من ذلك، جرى التشديد على أنه لم يول اهتمام يذكر لقضايا الاحتيال والفساد التي تسفر عن خسائر مالية مباشرة للدول الأعضاء. ومن الضروري إعادة منح الأولوية لقضايا الاحتيال والفساد وإيلائها ما تستحقه من اهتمام في التحقيق.

**الاستنتاجات والتوصيات**

18 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية.**